

عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَتْ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَعْمَى كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ، وَكَانَ لَهُ مِنْهَا ابْنَانِ، وَكَانَتْ تَكْثُرُ الْوَقِيعَةُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَسْبِيهُ؛ فَيَزْجُرُهَا فَلَا تَنْزَجِرُ، وَيَنْهَاهَا فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ذَكَرْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَقَعَتْ فِيهِ، فَلَمْ أَصْبِرْ أَنْ قُمْتُ إِلَى الْمَغُولِ فَوَضَعْتُهُ فِي بَطْنِهَا فَاتَكَاتُ عَلَيْهِ فَقَتَلْتُهَا، فَأَصْبَحَتْ قَتِيلًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَمَعَ النَّاسُ وَقَالَ: أَتَشُدُّ اللَّهُ رَجُلًا لِي عَلَيْهِ حَقٌّ فَعَلَ مَا فَعَلَ إِلَّا قَامَ، فَأَقْبَلَ الْأَعْمَى يَتَذَلَّلُ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَنَا صَاحِبُهَا، كَانَتْ أُمُّ وَلَدِي، وَكَانَتْ بِي لَطِيفَةً رَفِيقَةً، وَلِي مِنْهَا ابْنَانِ مِثْلَ الْوَلُؤْتَيْنِ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ تَكْثُرُ الْوَقِيعَةَ فِيكَ وَتَسْتَمُكُ، فَأَنْهَاهَا فَلَا تَنْتَهِي، وَأَزْجُرُهَا فَلَا تَنْزَجِرُ، فَلَمَّا كَانَتْ الْبَارِحَةَ ذَكَرْتُكَ فَوَقَعْتُ فِيكَ، فَقُمْتُ إِلَى الْمَغُولِ فَوَضَعْتُهُ فِي بَطْنِهَا فَاتَكَاتُ عَلَيْهَا حَتَّى قَتَلْتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَلَا أَشْهَدُوا أَنَّ دَمَهَا هَدْرٌ".

[رواه النسائي: ح ٤٠٧٠].

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود: باب الحكم فيمن سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم (ح ٤٣٦١)، والنسائي: الحكم فيمن سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم (ح ٤٠٧٠)، وفي «الكبرى» (ح ٣٥١٩)، والحاكم في المستدرک (ح ٨٠٤٤) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (ح ١١٩٨٤)، والدارقطني (أحاديث: ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٤٥٠٣، ٤٥٠٥)، والبيهقي في «الصغرى» (ح ٣١٦٦)، وفي الكبرى (أحاديث ١٣٣٧٥، ١٦٨٦٣، ٢٠٤٣٤)، وغيرهم.

كلهم أخرجوه من طريق عثمان الشحام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

درجة الحديث:

قال الحافظ: رواه أبو داود ورواته ثقات (بلوغ المرام ١٣٨/٢)، وقال الحاكم في «المستدرک»: صحيح الإسناد على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وقال الألباني بصحة إسناده في إرواء الغلیل، وفي سنن أبي داود والنسائي.

رواة الحديث:

وفي الحديث من الرواة: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وقد أشرت إلى بعض ترجمته في العدد السابق.

عكرمة: البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس، أصله من البربر، روى عن جمع

حكم من سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم

متولي البراجيلي

إعداد /

رجل قتل، وامرأة قتل.
وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنشد الله رجلاً» أي: أسأله بالله وأقسم عليه.
«لي عليه حق»: أي مسلماً يجب عليه طاعتي وإجابة دعوتي.
«يَتَذَلَّلُ»: يضطرب في مشيه، وفي رواية: يتزلزل: أي يتحرك.
«مثل اللؤلؤتين»: في الحسن والبهاء وصفاء اللون.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «أن دمها هدر، فلعله علم بالوحي صدق قول الرجل، فأهدر دمها فلا قصاص ولا دية.

[مع العلم أنه إذا قتل السيد الحر أم الولد، فلا قصاص عليه لعدم المكافأة، وعليه قيمتها بالغة ما بلغت وإن زادت على دية الحر، عند الجمهور. [انظر الموسوعة الفقهية: ١٦٨/٤].

حكم من سب النبي صلى الله عليه وسلم

السبّ هو الكلام الذي يقصد به الانتقاد والاستخفاف، وهو ما يفهم من السبّ في عقول الناس، على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقييح.

أولاً: إن كان الساب مسلماً:

من سب النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرتد بلا خلاف، ثم اختلفوا هل يستتاب أم لا؟ فقال الحنفية والحنابلة وابن تيمية: إن سب النبي صلى الله عليه وسلم يُعتبر مرتداً كأي مرتد، لأنه بدل دينه فيستتاب، وتُقبل توبته، ولكن يُقتل حداً، أي يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويدعى له بالتوبة.

أما الشافعية فيرون أن سب النبي صلى الله عليه وسلم ردة وزيادة، وحجتهم أن الساب كفر أولاً، فهو مرتد، وأنه سب النبي صلى الله عليه وسلم فاجتمعت على قتله علتان، كل منهما توجب قتله.

وصرح المالكية بأن سب النبي صلى الله عليه وسلم لا يُستتاب إلا أن يكون كافراً فيسلم. [انظر الموسوعة الفقهية: ١٨٥/٢٢].

ثانياً: إن كان الساب ذمياً:

قال المنذري: إن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل، وقد قيل: إنه لا خلاف في أن سابه من المسلمين يجب قتله، وإنما الخلاف إن كان ذمياً، فقال الشافعي: يُقتل وتبرأ منه الذمة، وقال أبو حنيفة: لا يُقتل، ما هم عليه من الشرك أعظم، وقال مالك: من شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى

من الصحابة ومنهم ابن عباس، ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك. كان يفتي في زمن ابن عباس رضي الله عنهما، فقد قال له: انطلق فافتهم، فمن جاءك يسالك عما يعنيه فافقه، ومن سالك عما لا يعنيه، فلا تفقه، فإنك تطرح عنك ثلثي مؤنة الناس.
كان كثير الأسفار، سكن المدينة، ومكة، وقدم إلى مصر، وإفريقية وغيرهم.

قال يحيى بن معين: مات ابن عباس وعكرمة عبد لم يُعتق، فباعه علي بن عبد الله. فقيل له: تبع علم أبيك؟ فاسترده.

وقد شهد أبو أمامة بن سهل أن ابن عباس قال: ما حدثكم عني عكرمة فصدقوه فإنه لم يكذب علي.

روى عنه زهاء ثلاث مائة رجل من البلدان منهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين، وأخرج أحاديثه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. [انظر سير الأعلام ١٢/٥ - ٣٦، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٧ - ٢٧٢، تقريب التهذيب ٣٩٧/١].

- عثمان الشحام: العدوي أبو سلمة البصري، روى عن عكرمة مولى ابن عباس وغيره، اختلف أهل العلم فيه، فمنهم من قال: ثقة، ومنهم من قال: ليس به بأس، وقال الحافظ في «التقريب»: لا بأس به، روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. [انظر تهذيب التهذيب ١٦٠/٧ - ١٦١، تقريب التهذيب ٣٨٧/١].

شرح الحديث:

قول ابن عباس رضي الله عنهما «أن أعمى كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»: لم أقف على اسم الصحابي، وهذا لا يضّر، فالقاعدة أن الصحابة كلهم عدول، كما أن الإبهام في المتن لا يؤثر في صحة الحديث.

- «كانت له أم ولد»: وأم الولد هي الأمة (الجارية) التي ولدت من سيدها في ملكه، وهي غير مسلمة، ولذلك كانت تجزئ على ذلك الأمر الشنيع من سباب النبي صلى الله عليه وسلم.
- «تكثر الوقعة برسول الله صلى الله عليه وسلم»: أي تعيبه وتذمه.

- «فيزجرها فلا تنزجر»: يمنعا فلا تمتنع.
- «المغول» (وفي رواية المعول): مثل سيف قصير يشتمل به الرجل تحت ثيابه، وقيل حديدة دقيقة لها حد ماض.
- «فاصبحت قتيلاً»: تقال للذكر والأنثى، فيقال

قُتِلَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ. [عون المعبود ١١/١٢].
وقال الخطابي: لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً.

وقال ابن بطال: اختلف العلماء في من سب النبي صلى الله عليه وسلم، فاما أهل العهد والذمة كاليهود، فعند مالك يُقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم منهم إلا أن يسلم، واما المسلم فيقتل بغير استتابة.

ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد وإسحاق مثله في حق اليهودي ونحوه. [السابق ١٢/١٢].

وذكر القرطبي في التفسير: المسألة الخامسة: أكثر العلماء على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة أو عرّض أو استخف بقدرة أو وضعه، فإنه يُقتل، فإنما لم نعطه الذمة أو العهد على هذا، إلا أن أبا حنيفة والثوري وأتباعهما من أهل الكوفة قالوا: لا يُقتل، ما هو عليه من الشرك أعظم، ولكن يؤدّب ويعزّر.

والحجة عليه (أي على كلام أبي حنيفة) قوله تعالى: «وَأَنْ تَكُونُوا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمَلَمَّا فِي دُبُرِهِمْ فَفُتِلُوا أَلَمَتْ أَلْعُفُؤُا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ» [سورة التوبة: ١٢]. واستدل عليه بعضهم (بالقتل) بأمره صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الأشرف، وكان معاهداً.

وتغيظ أبو بكر على رجل من أصحابه فقال أبو برزة: ألا أضرب عنقه! فقال: ما كانت لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[قلت: الحديث في سنن النسائي أن رجلاً أغلظ لأبي بكر الصديق، فقلت (القائل أبو برزة الأسلمي): أقتله؟ فانتهرني وقال: ليس هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. [صحيح سنن النسائي: ٤٠٧١].

ثم ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنه: «قتل أم الولد السابة للنبي صلى الله عليه وسلم».

ثم قال: السادسة: واختلفوا إذا سبه ثم أسلم تقيّة من القتل، فقيل: يسقط إسلامه قتله، وهو المشهور في المذهب (المالكي)؛ لأن الإسلام يجب ما قبله، بخلاف المسلم إذا سبه ثم تاب، قال الله عز وجل: «قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» [الأنفال: ٣٨]. (تفسير القرطبي: ٨٣-٨٤).

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع على أن سب النبي صلى الله عليه وسلم يُقتل، قال: قال

ابن المنذر: أجمع عوام (أي جماعتهم) أهل العلم على أن حد من سب النبي صلى الله عليه وسلم القتل، ومن قاله مالك والليث وأحمد وإسحاق وهو مذهب الشافعي.

ثم نقل الإجماع عن أبي بكر الفارسي أيضاً. وقال: وهذا الإجماع الذي حكاه محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين، أو أنه أراد به إجماعهم على أن سب النبي صلى الله عليه وسلم يجب قتله إذا كان مسلماً، ونقل الإجماع عن إسحاق بن راهويه، والخطابي، ومحمد بن سحنون.

ثم قال ابن تيمية: وتحرير القول فيه: أن الساب إن كان مسلماً فإنه يكفر ويُقتل بغير خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، وإن كان ذمياً فإنه يُقتل أيضاً في مذهب مالك وأهل المدينة وهو مذهب أحمد وفقهاء الحديث، فقال الإمام أحمد: كل من شتم النبي، أو تنقصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل وأرى أن يقتل ولا يُستتاب.

ونقل عن ابن عمر قوله: «من شتم النبي صلى الله عليه وسلم قتل».

ثم رجح شيخ الإسلام قتل الذمي الساب لرسول الله صلى الله عليه وسلم. [انظر الصارم المسلول ٣/١-٢٥٣].

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين عن توبة من سب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؟

فقال: اختلف في ذلك على قولين: القول الأول: أنها لا تقبل توبة من سب الله أو سب رسوله صلى الله عليه وسلم، وهو المشهور عند الحنابلة، بل يُقتل كافراً.

القول الثاني: أنها تقبل توبة من سب الله أو سب رسوله، إذا علمنا صدق توبته إلى الله. ورجح الشيخ القول الثاني، وقال: تقبل توبته ويجب قتله (أي حداً). [فتاوى ابن عثيمين بتصرف ١٥٠/٢-١٥١].

وفصل الشيخ ابن باز: بين من تاب ولم يصل أمره إلى ولي الأمر، فهذا عسى الله أن يتوب عليه، وأما من رفع أمره إلى ولي الأمر فإنه يُقام عليه الحد. [فتاوى نور على الدرب لابن باز بتصرف ١٤٤/٤-١٤٥].

اختصاص ولي الأمر بإقامة الحدود؟

إن الأصل في إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام لولي الأمر أو من ينيبه، وذلك بعد الرجوع للعلماء في تنزيل الحكم على الواقع، والتأكد من تحقق

الشروط وانتفاء الموانع؛ لأنه لو ترك الناس يقيمون الحدود وينفذون الأحكام لأدى ذلك إلى فوضى وفساد كبير، وسيعتدي الناس بعضهم على بعض، ويتذرعون بأن المجني عليه ارتكب حداً من الحدود، وحتى لو أثبت المقيم للحد أن من أقام عليه الحد قد ارتكب ما يوجب الحد عليه، فلولي الأمر أن يعزّره لأنه افتئات عليه (تعدّ) فيما هو من اختصاصه، ولو كان ولي الأمر لا يحكم بشرع الله فلا يجوز لعامة الناس إقامة الحدود؛ لأن هذا سيجترّب عليه مفاصد عظيمة.

قال القرطبي: لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر الذين فرض عليهم النهوض بالقصاص وإقامة الحدود وغير ذلك؛ لأن الله سبحانه خاطب جميع المؤمنين بالقصاص، ثم لا يتهيأ للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على القصاص، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود. [تفسير القرطبي ٢٤٥/٢-٢٤٦].

مسألة: فإن قيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم أقرّ لأحد الناس تنفيذ الحدود بأيديهم، كما بالحديث. نقول: إن الحد يحتاج إلى إقامة الحجة، وهذا من مواطن الاجتهاد ويقوم به العلماء الربانيون بتكليف من ولي الأمر، فلو أنه ترك للناس أن يقتص بعضهم من بعض لأدى ذلك إلى مظالم وفساد كبير، وقد نهى الله تعالى عنهم.

ثم أتى لنا الوقوف على صدق دعوى المقيم للحد؟

أما كون النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث لم يعاقب الرجل الأعمى: لأنه علم يقيناً بالوحي أن الرجل صادق فيما قال، وهذه لا تتأتى لأحد سواه، فقد يكذب الصادق، ويصدق الكاذب. فأرى والله أعلم أن الحديث خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم فقط، وفي هذه الواقعة على الأخص، ثم ما جرى عليه العمل بعد ذلك أنه لا إقامة لأي حد من الحدود إلا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، واتفق العلماء من بعده أن إقامة الحدود منوط بولي الأمر فقط. والله أعلم.

فوائد من الحديث:

١- محبة النبي صلى الله عليه وسلم لا تدانيها محبة أحد في قلب المؤمن الصادق، فقد ضحى الأعمى بسعادة أسرته وفقد الأولاد لأهمهم، من أجل شدة محبته للرسول صلى الله عليه وسلم.

٢- الترقى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالرجل بدأ الإنكار بلسانه وبالزجر الشديد مرة تلو أخرى، قبل أن يغيّر باليد، كما أن فيه ألا يكتفي بالإنكار مرة واحدة، بل كلما رأى المنكر أنكر على فاعله.

٣- العدل في القول، مع شناعة جرمها لما سبّت رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أن الرجل ذكر محاسنها من لطفها ورفقها به وبأولاده.

٤- حق النبي صلى الله عليه وسلم على الأمة ووجوب طاعته، لما ناشد الناس أن يقوم القاتل فقام.

٥- فيه المسارعة للفصل في المنازعات ورفع الظلم عن الناس؛ وذلك لقيام النبي صلى الله عليه وسلم بمجرد علمه بالقتل بالتحقيق وتحري الأمر.

٦- شناعة سبّ النبي صلى الله عليه وسلم، وأنها تستوجب القتل حكماً.

٧- جواز إثيان ملك اليمين والإنجاب منها.

٨- عظمة الإسلام في تحول الأمة إلى مرتبة أعلى وهي أم الولد، أولادها أحرار، لا تباع ولا تشتري، وتحرر بعد وفاة سيدها (على تفصيلات في ذلك).

٩- وقوع الأذى بالنبي صلى الله عليه وسلم وابتلاؤه مستمر من أيام بعثته، ولو شاء الله لنعته، لكنها السنة التي لا تتبدل، فاشد الناس بلاء الأنبياء.

١- ابتلاء الناس بعضهم ببعض من أجل التمحيص، وتمييز المدعي من الصادق، **وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ** [العنكبوت: ٣].

١١- الأعمى إذا ارتكب ما يوجب العقاب، لم يعذر بعماه، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يعذره لأنه أعمى، وإنما أهدر دم المرأة لسبابها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

١٢- الحدود مردّها إلى ولي الأمر، والنبي صلى الله عليه وسلم لما أهدر دم المرأة كان مؤيداً بالوحي فعلم منه صدق الأعمى، وهذا لا يتأتى لغيره صلى الله عليه وسلم.

فاللهم انصر الإسلام وأعز المسلمين، وأرنا آية فيمن سبّ نبينا صلى الله عليه وسلم، واهدنا لاتباع سنته صلى الله عليه وسلم.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.